S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/417
20 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق، مرة أخرى، بيانا صادرا اليوم، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، في أسمرة عن مجلس وزراء حكومة إريتريا يتعلق بالمنازعات المفاجئة الواقعة على الحدود بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

وسأكون ممتنا إذا تكرمتم بتعميم نص الرسالة، ومرفقها، والضميمة، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تسفا الم سيوم
القائم بالأعمال بالنيابة

200598 200598 98-14053

المرفق

بيان صادر عن مجلس وزراء حكومة إريتريا، في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨

عقد مجلس وزراء إريتريا اجتماعا اليوم، الأربعاء، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، لاستعراض التطورات التي حدثت في الأيام القليلة الماضية في الأزمة الراهنة بين إريتريا وإثيوبيا، وأصدر البيان التالي:

١ - بحث مجلس الوزراء بتعمق المصدر الرئيسي والسبب الأساسي للأزمة بين إريتريا وإثيوبيا. وفي هذا الصدد، حدد مجلس الوزراء الأراضي الإريترية التي تقع ضمن حدود إريتريا المعترف بها دوليا والتي ضُمت الآن في منطقة تجراي الإدارية وفقا لخريطة رسمية صادرة عن هيئة الخرائط الإثيوبية في عام ١٩٩٧ (انظر الضميمة). وتقتطع الخريطة رقعا كبيرة من الأراضي الإريترية الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي (منطقة بادم)، والجزء الجنوبي (منطقتا تسورونا واليتنا) والجزء الشرقي (بادا) من البلد.

وبحث المجلس كذلك المناطق الواقعة في جنوب شرقي إريتريا المتماسة مع منطقة افار الإدارية التي احتلتها القوات الإثيوبية في العام الماضي.

وأكد المجلس من جديد أن تلك الحقائق تدل على انتهاك إثيوبيا لحدود إريتريا المعترف بها دوليا خرقا من إثيوبيا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وسعت في السنة الماضية بصورة عنيدة لتحقيق هذا الهدف بالممارسة.

٢ - وترفض حكومة إريتريا الانتهاك الصارخ لسلامة أراضيها.

٣ - كما ترفض حكومة إريتريا وتدين استخدام القوة لحل هذه المشكلة ومشاكل أخرى مماثلة، لأنها تعتقد أن الحل يكمن في المفاوضات وفي الوسائل السلمية. وعلى أساس هذا المبدأ طلبت حكومة إريتريا عكس الأعمال التي ارتكبتها الحكومة الإثيوبية في السنة الماضية حينما أجلت الفلاحين في منطقة بادم من قراهم وذلك بحرق محاصيلهم المزروعة. وبالمثل، رفضت حكومة إريتريا منطق القوة وطلبت بصورة متكررة من الحكومة الإثيوبية أن تلغي أعمالها التي ارتكبتها حينما احتلت قواتها بادا بالقوة (ادي موروغ) وحلت الإدارة في المنطقة. وعندما رفضت الحكومة الإثيوبية الاستجابة لتلك الطلبات المشروعة، لم تحاول حكومة إريتريا استخدام القوة لاستعادة أراضيها المحتلة. واختارت، بدلا من ذلك، أن تنشد التوصل إلى حل سلمي من خلال المفاوضات الثنائية وتشكيل لجنة مشتركة.

٤ - ولاحظ مجلس الوزراء أن الحكومة الإثيوبية دأبت على اتباع سياسة متعمدة لاحتلال الأراضي الإريترية عن طريق استخدام القوة لإيجاد حالة واقعة فعلا على أرض الموقع. وعلى هذا النحو، تطلب انسحاب جميع القوات الإثيوبية التي عبرت الحدود بصورة غير مشروعة وبقيت داخل أراضيها.

٥ - وتؤكد حكومة إريتريا تأكيدا قطعيا أنها لم تتدخل في الأراضي الإثيوبية وتؤكد من جديد استعدادها لتسهيل قيام أي طرف ثالث بالتفتيش للتحقق من الحقائق على أرض الواقع. وبالمثل، تطالب حكومة إريتريا بإجراء تحقيق مستقل للتأكد من ظروف الحادث الذي وقع في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ وأبرز الأزمة الراهنة.

٦ - ومرة أخرى تطالب حكومة إريتريا حكومة إثيوبيا بأن تعلن جهارا على شعبي إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن المجتمع الدولي، عن الأراضي التي تدعيها على طول الحدود المشتركة. ولا بد من أن تُشفع تلك المطالبات بالوثائق المطلوبة، والخرائط والإحداثيات الجغرافية. وبخلاف ذلك لا تستطيع أن تقبل موقف إثيوبيا المتناقض الذي يجادل، في بعض الأحيان، بأن الحدود بين إريتريا وإثيوبيا غير معروفة وغير مخططة ويهدد في أوقات أخرى بصورة متكررة بإعلان الحرب على إريتريا ما لم تنسحب من تلك الأراضي التي لا تشعر باستحقاقها بصورة أكيدة.

٧ - ويؤكد مجلس الوزراء من جديد اقتراحه الصادر في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ من أجل نزع السلاح بصورة مؤقتة في مناطق التوتر بغية تهدئة الأزمة الراهنة التي قد تنطوي على نتائج خطيرة بالنسبة للجانبين كليهما حتى يتم التوصل إلى حل شامل ودائم للمشكلة.

٨ - وأثنى مجلس الوزراء على المبادرات التي اتخذها بعض الأصدقاء والأطراف المعنية لتهدئة الأزمة الراهنة بين إريتريا وإثيوبيا ولتسهيل التوصل إلى حل دائم وأكد من جديد التزامه بتشجيع تلك الجهود دون تحفظ.

٩ - وفي الختام، تعرب حكومة إريتريا عن فزعها إزاء الحملات المثيرة للفوضى التي تحض على الكراهية والمواجهة والتي تشنها حكومة إثيوبيا ووسائل إعلامها الجماهيري. ولقد اختارت حكومة إريتريا الامتناع عن شن حملة مماثلة، وهي تطالب الحكومة الإثيوبية ووسائط إعلامها أن توقف تلك الأنشطة.

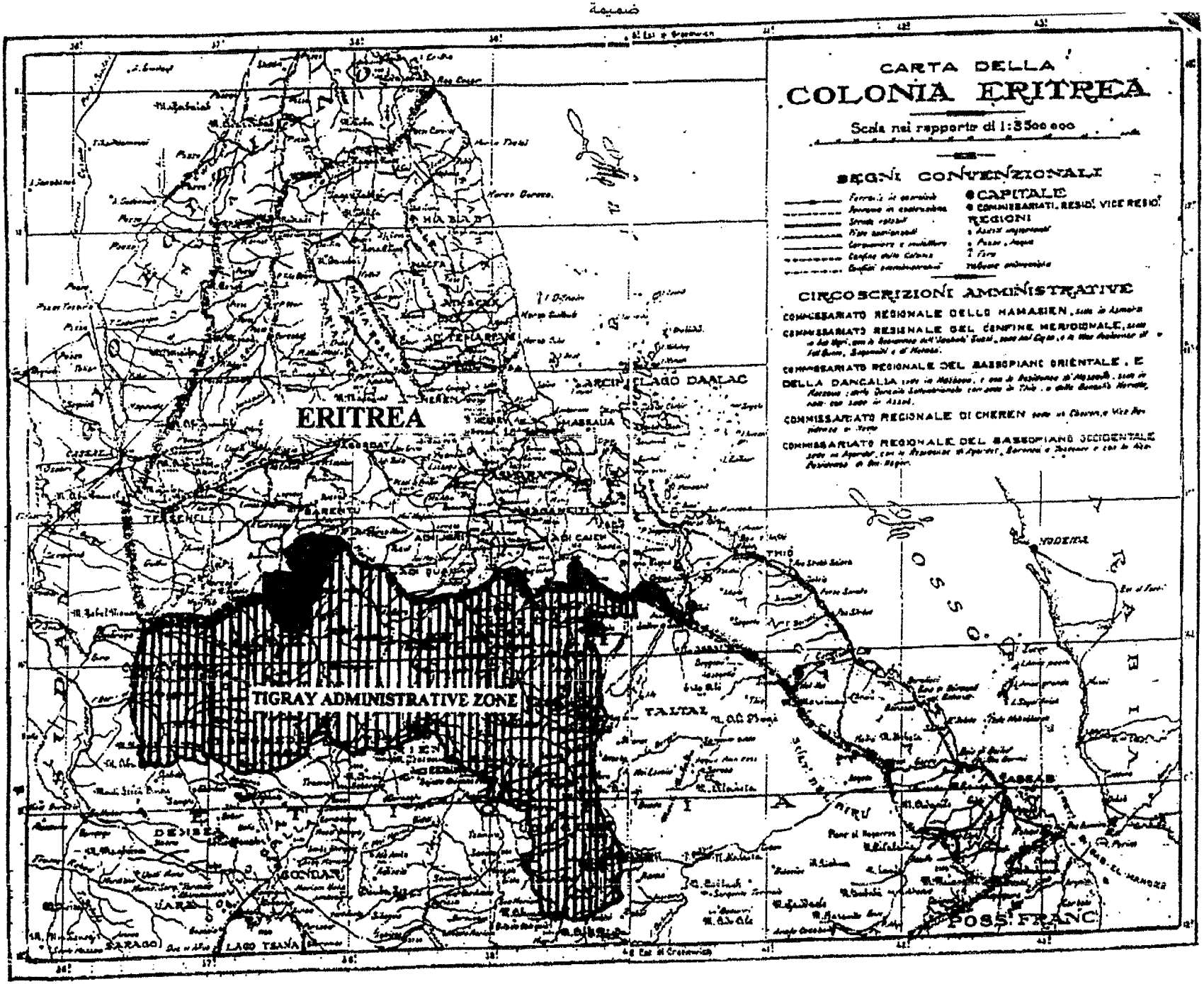
CARTA DELLA
COLONIA ERITREA
Scala nel rapporto di 1:3500 000
SEGNI CONVENZIONALI
CAPITALE
REGIONI
CIRCOSCRIZIONI AMMINISTRATIVE
ERITREA
TIGRAY ADMINISTRATIVE ZONE
LAGO DANAKIL
LAGO TSANA
MAR ROSSO
POSS. FRANC.